

لجنة مؤسسات السوق المالية  
Capital Market Institutions Committee



# ملتقى مؤسسات السوق المالية 2024م

الرؤى والمُخرجات

## نظرة عامة على الملتقى

وإحتوي جدول أعمال ملتقى مؤسسات السوق المالية للعام 2024م، على ورش عمل ومناقشات جماعية واجتماعات رفيعة المستوى، تناولت مواضيع بالغة الأهمية مثل دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في عمليات السوق المالية، وتحسين الجهات التنظيمية، وتنمية رأس المال البشري، والجوانب العملية لإعداد وإطلاق الطرح العام الأولي (IPO)، ووضع الإستراتيجيات لتعزيز أنظمة السوق المالية من خلال إحراز تقدم تقني وتنظيمي، وغيرها من المواضيع الهامة والملحة.

وقد عكس الملتقى تركيز لجنة مؤسسات الأسواق المالية على معالجة التحديات النظامية، ودعم النمو المستدام، وتعزيز التوافق مع المعايير العالمية المتطورة.

يلخص هذا التقرير أهم الرؤى والمخرجات الأساسية التي نتجت عن الملتقى، حيث يقدم التقرير منظوراً استراتيجياً لمستقبل الأسواق المالية في المملكة.

تحت رعاية معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية، الأستاذ محمد القويز، عقدت لجنة هيئة مؤسسات السوق ملتقى مؤسسات السوق المالية للعام الحالي، في 19 نوفمبر بالرياض، بعنوان "السوق المالية: نحو مستقبل مستدام".

وانطلق الملتقى بكلمة افتتاحية ألقاها رئيس لجنة هيئة مؤسسات السوق والرئيس التنفيذي للأهلي المالية، الأستاذ راشد شريف، سلط من خلالها الضوء على الإنجازات غير المسبوقة التي تقوم بها مؤسسات السوق في المملكة، ومدى جاذبية السوق السعودي ومئاته في ظل المتغيرات والظروف العالمية.

كما جمع الملتقى نخبة من قادة الفكر وخبراء الصناعة من مختلف مؤسسات السوق المالية، حيث بحثوا القضايا الرئيسية التي يواجهها القطاع المالي والأسواق المالية، وجهود مجالات تعزيز البنية التحتية لمؤسسات السوق المالية، بالإضافة إلى تعزيز فرص النمو التي تدعم الاستدامة في السوق المالية في المملكة.



## أبرز محاور ومخرجات الملتقى

**إنشاء إدارة الاستدامة في هيئة السوق المالية السعودية** يتماشى مع أهداف الاستدامة الوطنية، وذلك من خلال تعزيز المعلومات المتعلقة بالاستدامة في السوق المالية.

لقد أدخلت هيئة السوق المالية السعودية العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز مكانة سوق الصكوك والديون في المملكة كألية تمويل تنافسية وميسرة وفعالة.

إن الجهود التعاونية بين الجهات المصدرة والجهات التنظيمية والمستثمرين الدوليين ضرورية لتوسيع نطاق التمويل المستدام ووضع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مصاف الأسواق المتوافقة مع الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

إن الاستثمارات البديلة، بما في ذلك الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء والديون الخاصة والعقارات، جاهزة لمزيد من التطوير لتنويع السوق المالية السعودية وجذب المستثمرين.

ارتفع عدد شركات التقنية المالية في المملكة من 8 شركات في عام 2019م إلى 41 شركة في الربع الثالث من عام 2024م، مما يسهل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاركة الواسعة في السوق.

يتوجب على مؤسسات السوق المالية أن تستثمر في القوى العاملة بحيث يكون لديها جاهزية للمستقبل، من خلال تعزيز المهارات في مجال التقنية والابتكار والقدرة على التكيف. وبالتالي، هناك حاجة ماسة للتعاون بين الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتقديم معرفة عملية قائمة على المهارات.

يعد بناء ثقافة الابتكار في القطاع المالي أمراً لا غنى عنه من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية وتلبية الاحتياجات المتطورة

إنه وفي إطار الخطة الإستراتيجية لهيئة السوق المالية 2021-2023، فقد تضاعف إجمالي الأموال التي جرى ضخها في السوق المالية، حيث ارتفعت من 230 مليار ريال إلى 400 مليار ريال، في حين ارتفعت الأموال المدارة بنسبة 50% لتصل إلى 900 مليار ريال.

يتمتع الوضع المالي للمملكة بالقوة وبمستويات منخفضة من الديون، وبتصنيفات ائتمانية قوية، وهي ميزات تنافسية جلية، خاصة عند مقارنتها بالأسواق العالمية التي تواجه ديوناً وعجزاً مرتفعين.

من المتوقع أن تعالج المبادرات مثل تطبيق نموذج الحسابات المجمع، وإدخال آليات صناعة السوق، وإصدار تراخيص منصات التداول البديلة، الحاجة إلى زيادة السيولة في سوق الديون.

إن ارتباط الريال السعودي بالدولار وفارق الديون السيادية البالغ 370 نقطة أساس، تسهم في تكريس مكانة المملكة كوجهة جاذبة للمستثمرين الدوليين، ومع ذلك، فإن تعزيز أسواق السندات المحلية وزيادة مشاركة القطاع الخاص يعدان أمرين بالغين الأهمية.

إن الوضوح التنظيمي، والتركيز على الاستثمار والحلول القابلة للتطوير هي أمور لا غنى عنها للحفاظ على القدرة التنافسية للأسواق المالية في المملكة.

تمكّن مواءمة الأطر التنظيمية مع الممارسات العالمية المثلى وتعزيز جهود التوعية، من اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة وتعزز من تنوع السوق.

على الرغم من المخاطر المحتملة الناجمة عن تقلب أسعار النفط، فإن الاقتصاد السعودي يتمتع بوضع جيد لتحمل الصدمات، وذلك بفضل الاعتماد المنخفض على عائدات النفط والإنفاق الحكومي المستدام في القطاعات الرئيسية.



# ورشة عمل: التمويل المستدام

المتحدثون:



## سعيد الدوسري

إدارة إصدار الصكوك وأدوات الدين،  
هيئة السوق المالية

## روان عويدات

مديرة فريق التصنيف الائتماني  
للشركات، "ستاندرد آند بورز" دبي

## غدير العبد اللطيف

إدارة العلاقات الدولية والمنظمات،  
هيئة السوق المالية

قدمت الورشة استكشافاً متعمقاً لمبادئ الاستدامة وأدواتها للسوق المالية، حيث ركزت على الصكوك وأدوات الدين الخضراء والمستدامة. وتضمنت الجلسة عرضاً تقديمية حول مبادئ الاستدامة وأدوات التمويل والاتجاهات العالمية.

## أبرز المحاور



### أطر الاستدامة:

والاستدامة، لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع التي تحقق فوائد بيئية واجتماعية. وقد شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في عدد الجهات المحلية التي تصدر السندات والصكوك الخضراء والاجتماعية والمستدامة.

كما شهد السوق الدولي للتمويل المستدام نمواً كبيراً، حيث زادت أحجام إصدارات السندات بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 19% بين عامي 2019 و2023م.

كما أن هناك تحديات، مثل الإفصاحات الخاصة بالقطاعات وعمليات المراجعة الموثوقة للاستدامة، تبقى بمثابة مجالات مفتوحة أمام التحسين.

### الاتجاهات العالمية والإقليمية:

على الصعيد العالمي، يقترب إصدار السندات المستدامة من 3.75 تريليون ريال سنوياً، مصحوباً بمساهمات كبيرة من آسيا وأوروبا، أما في منطقة الشرق الأوسط، تقود المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تلك الجهود، مع ارتفاع حصة إصدارات الصكوك المرتبطة بالاستدامة. وقد لوحظ أن العوامل الاقتصادية وأسعار الفائدة المرتفعة تؤثر على ديناميكيات السوق.

أما التوصيات الرئيسية، فاشتملت على تعزيز الشفافية، وإنشاء تصنيفات واضحة، والاستفادة من المبادرات التي تقودها الحكومات لتحفيز التمويل المستدام. إن الجهود التعاونية بين الجهات المصدرة والجهات التنظيمية والمستثمرين الدوليين ضرورية لتوسيع نطاق التمويل المستدام ووضع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مركز القيادة في الأسواق المتوافقة مع الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

شددت الورشة على أهمية دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في القرارات الاستثمارية، وجرت مناقشة المعايير العالمية. بما في ذلك المعايير التي تشير إلى التوجه العالمي نحو تبني المعايير التي وضعتها هيئة معايير الاستدامة الدولية (ISSB).

إن مبادرات مثل "مبادرة السعودية الخضراء" وإطار "الاقتصاد الدائري للكربون" إنما تبرهن على أن الاستدامة تبقى أولوية وطنية في المملكة، كما يتماشى إنشاء إدارة الاستدامة في هيئة السوق المالية مع هذه الأهداف، وذلك بهدف دعم مستهدفات التنمية المستدامة الوطنية والتغير المناخي، وتعزيز المعلومات المتعلقة بالاستدامة في السوق المالية. ومن المتوقع إطلاق النسخة الأولى من معايير الإفصاح الوطنية للاستدامة في عام 2025م كمعايير إرشادية غير إلزامية، وستسبقها عملية مشاورات عامة، بهدف تعزيز الشفافية ومواءمة السوق المالية مع ممارسات الاستدامة العالمية.

### الأدوات التمويلية المستدامة:

تعمل هيئة السوق المالية على تطوير إرشادات لإصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة، وغيرها من أدوات الدين المرتبطة بالاستدامة، بما يتماشى مع المعايير الدولية والمبادئ والإرشادات التي وضعتها الجمعية الدولية لسوق رأس المال (ICMA).

وجرى استكشاف مجموعة متنوعة من الأدوات، بما فيها السندات والصكوك الخضراء والاجتماعية



# ورشة عمل: دورة تدريبية متقدمة للمحترفين حول الطرح العام الأولي - منظمة من قبل الأكاديمية المالية

المتحدث: 

## زياد التومي

الرئيس التنفيذي لشركة ازدهار بارتنرز للاستثمار

تناولت الورشة كيف يمكن بذل كل ما هو ممكن لتقييم جاهزية الشركة للطرح العام الأولي لضمان تنفيذ سلس، وقدمت لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الطرح العام الأولي، كما تبادلت النصائح والإرشادات حول كيفية تقديم طلب طرح عام أولي ذي عالي الجودة إلى هيئة السوق المالية السعودية ولـ "تداول"، وقدمت إستراتيجيات لضمان أداء قوي بعد الإدراج.

## أبرز المحاور:

من خلال عرض ما قبل التسويق الأولي، الذي يسلط الضوء على قصة الشركة الاستثمارية ويقدم المؤشرات الرئيسية للأداء.

### 2. مرحلة البحث والتعمق

قبل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من نشر تقرير نية الطرح، يجب أن ينتقل التركيز إلى البيانات المالية والتقييم باستخدام عرض ما قبل التسويق المحدث، الذي يطور عرض الممثل بشكل أكبر، ويبني الزخم مع المستثمرين الرئيسيين.

### 3. نشر التقارير البحثية وتعليم المستثمرين قبل الصفقة

يتعين على المحللين نشر التقارير البحثية مع تحديد نطاق التقييم والتواصل مع المستثمرين المحتملين لجمع آرائهم حول التقييم.

### 4. النشرة الترويجية

حيث يجري نشر نشرة الإصدار، بما في ذلك النطاق سعري، يليه بدء عرض الإدارة مع المستثمرين المستهدفين.

### 5. بناء سجل الأوامر

في نهاية بناء سجل الأوامر، يجب على المحلل والمصدر إجراء مناقشة تسعيرية، والاتفاق على أفضل سعر للإصدار العام الأولي.

أ يمثل النمو غير العضوي من خلال إصدار الأسهم عن طريق الطرح العام الأولي أحد الأهداف الأساسية للشركات ذات النمو المرتفع.

أ يعزز الطرح العام الأولي حوكمة الشركة والعلاقة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.

أ في النصف الأول من 2024م، كان هناك 14 طرحًا عامًا أوليًا جديدًا في "السوق الموازية نمو" و8 طروحات عامة أولية في السوق الرئيسية لـ "تداول".

أ تتطلب عملية الطرح العام الأولي الناجحة توفير العديد من الخدمات الاستشارية، وتشمل:

- مستشار العناية المالية الواجبة
- مستشار دراسة السوق
- المستشار القانوني لمدير الاكتتاب
- مدقق الحسابات الخارجي للجهة المصدرة
- مؤسسة السوق المالية
- المستشار القانوني للجهة المصدرة

أ يتوجب على الشركات ضمان مشاركة العديد من المستثمرين بين إعداد الطرح العام الأولي وإطلاقه، وذلك للمساعدة في تقليل المخاطر وتحديد القيمة وحساسيات الطلب قبل الإطلاق، عبر الخطوات التالية:

### 1. اجتماعات التقييم المبكرة

وذلك بتقديم عرض أولي للمستثمرين الرئيسيين للتعريف بالشركة وإدارتها.



# حلقة نقاشية: استدامة رأس المال البشري في مؤسسات السوق المالية

مدير الجلسة:



د. عمر الخراشي

مستشار في إدارة الأبحاث في هيئة السوق المالية

المشاركون:



الأستاذ الدكتور عاصم الحميضي

أستاذ مساعد في المالية والاستثمار بجامعة الملك سعود

مشعل آل إسماعيل

رئيس لجنة الحوكمة في لجنة مؤسسات السوق المالية

محمد الهمزاني

رئيس قطاع تنمية القدرات في الأكاديمية المالية

أحمد حمدي

المدير العام لتخطيط المهارات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

تناولت الجلسة الدور المتطور لرأس المال البشري في مؤسسات السوق المالية في ظل التغيرات التقنية والاقتصادية المتسارعة. وأكد قادة القطاع والأكاديميون على ضرورة التوافق الاستراتيجي بين التعليم والتدريب واحتياجات السوق لضمان وجود قوة عاملة ماهرة.

أبرز المحاور:



- **تطور مؤسسات الأسواق المالية وجاذبيتها للموارد البشرية**
  - **النمو في القطاع:** ناقش المتحدثون في الجلسة، تأثير نمو قطاع مؤسسات السوق المالية في رأس المال البشري، مُسلّطين الضوء على الطلب المتزايد الذي تشهده الأدوار التقليدية مثل إدارة الصناديق والعمليات والامتثال، فضلاً عن الأدوار الوظيفية المتعددة الناشئة (الأدوار التي تمتد عبر وظائف متعددة)، وأشاروا إلى أن التطورات في الصناديق المعقدة، مثل الصناديق العقارية، أسهمت في خلق أدوار جديدة، بما في ذلك المهندسين، فضلاً عن تحول المؤسسات نحو المنظمات القائمة على المهارات، مع التركيز على الكفاءات المتخصصة لتلبية متطلبات المجال، كما أشاروا إلى انخفاض الطلب على أدوار مثل الوساطة، نظراً للتقدم التقني، مما يعكس تحول القطاع.
  - **التعاون بين الجامعات ومؤسسات التدريب:** سلط المتحدثون الضوء على البرامج المهنية والتنفيذية المُصمّمة لتلبية احتياجات المتخصصين في الأسواق المالية، مؤكدين على الحاجة إلى تحقيق مزيد من التوافق بين المناهج الأكاديمية ومتطلبات السوق، ودعوا إلى تطوير برامج أكاديمية وتدريبية متخصصة، بما في ذلك العروض متعددة التخصصات، مثل التي تجمع بين التمويل وتقنية المعلومات، لتلبية الطلب المتزايد في مجالات مثل التقنية المالية، بما يضمن إعداد الخريجين بشكل أفضل لسوق عمل متطورة وتنافسية.
- **وعي الخريجين والتوجيه المهني:** لاحظ المشاركون في الجلسة، المشاركة الفاعلة لطلاب في التطور الحيوي الذي تشهده المملكة، بما في ذلك المؤتمرات، وورش العمل، والندوات، التي تأتي في إطار الاستثمار ومستقبل القطاع المالي، وأكدوا على الحاجة إلى زيادة الوعي بين الخريجين حول التخصصات في مؤسسات السوق المالية وتوجيههم نحو فرص العمل، حيث يتضح أن الخريجين على دراية بشكل أساسي بالوظائف التقليدية في القطاع، مثل إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية، في حين أن الصناعة تطورت لتقديم العديد من الأدوار الأخرى، ومن هذا المنطلق، تظهر الحاجة إلى وجود مبادرات تعاونية بين المؤسسات التعليمية ومنظمات التدريب ومؤسسات السوق المالية، بما يضمن تجهيز الخريجين لتلبية المتطلبات المتسارعة للمجال.
- **تدريب خريجي التخصصات غير المالية:** أكد المشاركون على أهمية تطوير برامج تدريبية مُصمّمة لتزويد الخريجين من التخصصات غير المالية بالمهارات اللازمة، لتحقيق النجاح في قطاع مؤسسات السوق المالية، نظراً لما يحظون به من إمكانات كبيرة من شأنها الإسهام بفاعلية في القطاع، ولا تعمل هذه البرامج التدريبية على تعزيز التنوع المهني فحسب، بل تُسهم أيضاً في زيادة المواهب والكفاءات، وتعزيز الإبداع والقدرة على التكيف داخل المجال.



جاهزية الخريجين: أشار المتحدثون إلى دراسة لتقييم جاهزية الخريجين لتلبية احتياجات القوى العاملة في القطاع، والتي وجدت أن الخريجين الجدد يحتاجون إلى التدريب لمدة لا تقل عن 100 يوم، للوصول إلى المستوى الذي يتماشى مع تطلعات السوق، كما استشهدوا بدراسة تسلط الضوء على أن العديد من خريجي الجامعات، يفتقرون إلى المهارات الشخصية الأساسية، والتي لا يمكن تطويرها إلا من خلال التدريب الميداني ومحاكاة العمل داخل الشركة، لأنها مهارات مرتبطة ببيئة العمل، كما سلطوا الضوء على أن بعض الوظائف تعتمد على الكفاءات بدلاً من التخصص، مثل الامتثال، والذي لا توجد له درجة جامعية محددة تسمى «الامتثال»، وأشاروا إلى التباين الكبير في جاهزية الخريجين من المؤسسات الأكاديمية المختلفة.

**دور المؤسسات الأكاديمية والمراكز التدريبية:** ناقش المتحدثون الأدوار المتباينة للجامعات ومراكز التدريب في إعداد رأس المال البشري للقطاع، حيث تُعد المؤسسات الأكاديمية أبطأ في التكيف مع متطلبات القطاع، بسبب الدورة التي تستغرق أربع سنوات لتقييم وتنفيذ التغييرات، في حين تتسم المراكز التدريبية بمرونة أكبر في تحديث برامجها التدريبية، لمواكبة التقدم في القطاع، وشددت الجلسة على أهمية اتباع نهج تكاملي بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب، تقوم فيه الجامعات بتوفير المعرفة الأساسية، بينما تعمل المراكز التدريبية على تطوير مهارات متخصصة للمجال.

**جاذبية القطاعات الأخرى:** ناقش المشاركون في الجلسة، هجرة الكفاءات في المجال إلى قطاعات أخرى، مسلطين الضوء على الطلب المرتفع على هذه المهارات عبر قطاعات متعددة، وهو ما يمثل تحديًا بالنسبة لمؤسسات إدارة الجودة، الأمر الذي يدفع المؤسسات إلى إعادة النظر في المزايا المقدمة للموظفين واستراتيجيات الاحتفاظ بهم، وأكد المتحدثون على أنه يمكن النظر إلى هذا التحول بشكل إيجابي، إذ يشير إلى الدور الفعّال الذي يلعبه القطاع في تطوير المواهب والمهارات، وهو ما يمكن توظيفه عبر إظهار قدرة القطاع على دعم نمو المواهب وتطويرها، والاستفادة منه باعتباره أداة رئيسية للاحتفاظ بالموظفين، وتسهيل الضوء على فرص النمو المهني وتعزيز المهارات، بما يسهم في اجتذاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها.

**التحديات المتعلقة بالقطاع:** أشار المتحدثون إلى أن القطاع يتطلب كوادراً عالية المهارة بسبب التغييرات التنظيمية المستمرة ومتطلبات الخبرة التقنية، فعلى الرغم من وجود عدد كبير من المتقدمين، إلا أنه يصعب العثور على موظفين أكفاء، مما يتطلب فترات تدريب طويلة، وتتفاقم المشكلة عندما يستقيل الموظفون بعد استثمار كبير في تدريبهم، مما يشكل تحديًا حقيقيًا للمؤسسات، ويؤدي هذا الدوران الوظيفي إلى تعطيل سير العمل، كما يؤثر سلبًا على استقرار القوى العاملة، لذا، أكد المشاركون على أهمية توفير حوافز مثل المكافآت، والتدريب المستمر، كوسيلة لتقليص معدل الدوران الوظيفي، وتعزيز الاحتفاظ بالموظفين.



من المتوقع أن ينمو القطاع التقني المالي في المملكة أربعة أمثال ما هو عليه الآن بحلول عام 2030م، مما سيزيد عملية الطلب على المواهب المتخصصة، ويدفع مؤسسات السوق المالية للعمل على اجتذاب أفضل الموظفين واستبقائهم.

ركزت إستراتيجيات الاستبقاء على تحسين جودة الوظائف، وتقديم تربيّات مهنية مرنة، وتوفير الدعم للصحة النفسية. كما جرى تشجيع المؤسسات على تقديم مزايا تنافسية، وتوفير مسارات واضحة للتقدم الوظيفي، وإطلاق برامج تقدير الموظفين لتعزيز الرضا الوظيفي وتقليل معدل الدوران.

وشدّدت الجلسة على أهمية الاستثمار المستمر في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والابتكار في مكان العمل. حيث تعد هذه الجهود ضرورية لتلبية الطلبات المتغيرة للقطاع المالي وضمان استبقاء أفضل الكفاءات في السوق المالية.

أشار المتحدثون إلى أن الخريجين غالبًا ما يفتقرون إلى المهارات المتخصصة مثل الامتثال وإدارة المخاطر التشغيلية، وهي مهارات حيوية لمؤسسات السوق المالية. كما أوضحت الوزارة جهودها لمواجهة هذه التحديات من خلال مبادرة التخطيط المهني التي تشمل مشروع مجالات المهارات القطاعية ومشروع المواصفات المهنية الوطنية، وتهدف هذه المبادرات إلى تحديد الأدوار الوظيفية، وتحديد المهارات المطلوبة، وإنشاء مسارات مهنية واضحة، وسوف تُطلق منصة المعايير المواصفات الوطنية قريبًا لربط أصحاب المصلحة، وتعزيز توافق التدريب مع متطلبات سوق العمل، لضمان تجهيز الخريجين بالمهارات اللازمة للنجاح.



# ورشة عمل: تبسيط الأطر التنظيمية لإصدار وإدراج وتسجيل أدوات الدين

المتحدث: 

**منصور المالك**

إدارة إصدار الصكوك وأدوات الدين، هيئة السوق المالية

استعرضت ورشة العمل نتائج المبادرة الإستراتيجية التي أطلقتها هيئة السوق المالية لتعزيز سوق الصكوك وأدوات الدين بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، حيث تهدف التعديلات التنظيمية إلى خفض التكاليف وتسريع الإجراءات لزيادة الكفاءة وتحفيز إصدار الصكوك وأدوات الدين كعامل رئيسي في دعم النمو الاقتصادي الوطني.

وقامت وكالة التمويل والاستثمار في هيئة السوق المالية بتحليل الممارسات التنظيمية في تسعة أسواق عالمية، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وماليزيا وجنوب إفريقيا، لضمان مواءمة الإصلاحات مع أفضل الممارسات الدولية. كما أخذت ملاحظات المشاركين في السوق حول التحديات والفرص في سوق رأس المال للدين السعودي في الاعتبار عند تطوير الإطار التنظيمي الجديد.

## التغييرات الرئيسية لتطوير السوق:

**خفض الحد الأدنى للإدراج** لأدوات الدين إلى 5 ملايين ريال لتشجيع المشاركة على نطاق أوسع.

**تعزيز الوضوح والكفاءة** لتقليل الأعباء التنظيمية مع الحفاظ على حماية قوية للمستثمرين.

أكدت الجلسة أن هذه الإصلاحات تهدف إلى وضع سوق الصكوك والديون في المملكة كألية تمويل تنافسية وميسرة وفعالة.

## التعديلات التنظيمية المقترحة

**العروض المعفاة:** توسيع الأهلية لتشمل الصناديق الوطنية للتنمية وصناديق الثروة السيادية المحلية مع تقليل الالتزامات بإعداد التقارير.

**الطرح الخاص:** تبسيط عمليات الإخطار، وتقليل متطلبات المستندات، وتسهيل إصدار الصكوك وأدوات الدين قصيرة الأجل.

**الطرح العام:** تسهيل إعداد نشرة الإصدار، وإدخال آليات جديدة للإفصاح في النشرة، وتقليص المستندات الداعمة، وتعزيز وضوح الأحكام المتعلقة بإصدار الصكوك وأدوات الدين.

**الالتزامات المستمرة:** التركيز على الشفافية من خلال إلزام المصدرين بالإفصاح عن خروقات شروط الدين، مع إعفاء الشركات غير المدرجة في السوق من إعلان اجتماعات الجمعيات.

**الكيانات ذات الأغراض الخاصة:** توحيد اللوائح المتعلقة بهذه الكيانات مع القواعد العامة لأدوات الدين لتسهيل العمليات.



# الجلسة الأولى: هيكله البنى التحتية للأسواق المالية

## مدير الجلسة:



### عبد الله الجريوي

الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي في شركة "أبيان كابيتال"

## المشاركون في الجلسة:



### رائد الحميد

وكيل هيئة السوق المالية  
لمؤسسات السوق

### حنان الشهري

المدير التنفيذي لشركة مركز  
إيداع الأوراق المالية "إيداع"

### هديل بياري

شريك الضرائب غير المباشرة  
في شركة ديلويت

### مانع آل خمسان

الرئيس التنفيذي  
للأكاديمية المالية

ناقشت الجلسة التقدم الكبير الذي شهدته السوق المالية السعودية خلال السنوات الخمس الماضية، إلى جانب المبادرات المستقبلية لضمان استدامة النمو.

## أبرز المحاور:



### الإنجازات في السوق المالية

كما أن التحسينات في قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية والتداول الخوارزمي وصناعة السوق قد عززت من السيولة والكفاءة. فعلى سبيل المثال، ضاعفت برامج صناعة السوق أحجام التداول اليومية لبعض الشركات.

على مدى السنوات الخمس الماضية، نما عدد مؤسسات السوق المالية في السوق المالية السعودية ليصل إلى 176 مؤسسة، مع ارتفاع الإيرادات من 5.7 مليار ريال سعودي في 2019م إلى 13.5 مليار ريال سعودي في 2023م، مما يعكس تعزيز الأنشطة في إدارة الأصول والخدمات الاستشارية المالية. وقبل خمس سنوات، كان هناك ما بين ثلاثة إلى أربعة اكتتابات عامة سنوياً، بينما في العامين الماضيين، بلغ متوسط عدد الاكتتابات العامة 40 اكتتاباً سنوياً. كما توسعت شركات التكنولوجيا المالية بشكل كبير، من ثماني شركات في 2019م إلى 41 شركة بنهاية الربع الثالث من 2024م، مما ساهم في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحسّن المشاركة في السوق بشكل أوسع.

### التطورات التشغيلية والتنظيمية

إن اللوائح المتطورة، بما في ذلك التحديثات الأخيرة على أطر الامتثال للضرائب والزكاة، قد أدت إلى زيادة الشفافية وثقة المستثمرين. وتعمل برامج التدريب المهني المحسنة، بدعم من سياسة تقودها هيئة السوق المالية، على بناء رأس المال البشري لتلبية احتياجات القطاع. وتعمل التقنيات القادمة، مثل التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي والتدريب القائم على المحاكاة، على إعادة تشكيل العمليات وتطوير القوى العاملة.

### أبرز مبادرات تطوير البنية التحتية

وأكدت اللجنة على أهمية استدامة نمو السوق من خلال التكامل العالمي والابتكار التقني والإصلاحات التنظيمية التعاونية، فمن شأن مبادرات مثل الانتقال إلى دورات التسوية T+1 وتوسيع قدرات التخطيط الضريبي أن تعزّز من مكانة المملكة بوصفها مركزاً مالياً عالمياً رائداً.

تبسّط مبادرة الحسابات المجمعّة إدارة المحافظ من خلال السماح للأوصياء بإدارة حسابات متعددة، مما يقلل التكاليف والتعقيدات. كذلك يساهم تحديث اللوائح الخاصة بحسابات الاستثمار وقواعد الاستثمار الأجنبي في تسهيل الإجراءات وتوسيع فئات المستثمرين، بما في ذلك سكان دول مجلس التعاون الخليجي، وستساهم تحديثات الترخيص، مثل إدخال تراخيص خارجية، في دعم التكامل الإقليمي وتعزيز القدرة التنافسية.



# عرض مرئي للمحة اقتصادية عامة

المتحدث: 

## فهد إقبال

رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات في (UBS) منطقة الشرق الأوسط

قدّم "فهد إقبال" تحليلاً شاملاً للاتجاهات الاقتصادية العالمية، مُركّزاً على قوة الاقتصاد الأمريكي ومرونته كموضوع رئيسي.

## أبرز المحاور:

### الانتعاش القوي للاقتصاد الأمريكي

ومع ذلك، يُتوقع أن يستمر التحول البنيوي نحو مصادر الطاقة المتجددة بسبب الدعم المجمع عليه على نطاق واسع، والمنافع الاقتصادية الكبيرة في الولايات الأمريكية الرئيسية.

### تفاؤل حذر على الصعيد العالمي

عالمياً، جرى ترسيم منطقة اليورو والصين كمصادر محتملة للمفاجآت الإيجابية. وبينما شهدت منطقة اليورو نشاطاً اقتصادياً ضعيفاً وإنفاقاً استهلاكياً محدوداً، فإن انخفاض التضخم وأسعار الفائدة، إلى جانب المدخرات الأسرية المرتفعة، قد يؤدي إلى تحفيز الانتعاش. وفي الصين، كان النمو الاقتصادي أقل من المتوقع، غير أن التدابير الأخيرة للتحفيز المالي والنقدي توفر أملاً في انتعاش اقتصادي. ومع ذلك، فإن المزيد من المبادرات المالية الكبيرة ضرورية لاستدامة هذا الانتعاش.

### إنجازات رؤية السعودية 2030

يحتفي مؤخراً بما حققته رؤية السعودية 2030، من تقدم في التنوع الاقتصادي وإصلاحات سوق العمل، خاصة زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. وعلى الرغم من المخاطر المحتملة من تقلبات أسعار النفط، إلا أن الاقتصاد السعودي في وضع أفضل لتحمل الصدمات، بفضل تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، واستمرار الإنفاق الحكومي في القطاعات الرئيسية.

بشكل عام، سلطت كلمة "إقبال" الضوء على النظرة الاقتصادية العالمية الحذرة وإن بتفاؤل، حيث أشارت إلى مرونة الاقتصاد الأمريكي، وفرص الانتعاش المحتملة في منطقة اليورو والصين، والتأثير التحولي للاستثمارات في الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة، والتقدم اللافت الذي حققته المملكة في إطار رؤية السعودية 2030، مع الإقرار بالحاجة إلى التكيف الاستراتيجي في ظل التحديات المالية والنقدية والجيوسياسية المتطورة.

لقد تغيرت السردية الرائدة حول الاقتصاد الأمريكي على مدار العام الماضي بشكل كبير، حيث حلت محل القلق الشائع حول ما إذا كان الاقتصاد الأمريكي سيواجه هبوطاً خفيفاً أو قاسياً بمناقشات تتكلم عن هبوط خفيف أو عدم حدوث هبوط على الإطلاق. تعكس هذه النقلة الأداء الاقتصادي القوي، الذي عززه تراجع التضخم، حيث من المتوقع أن يصل إلى 1.9% في 2025م بما يتماشى مع هدف الاحتياطي الفيدرالي، وإنفاق المستهلكين من الأسر ذات الثروات الكبيرة وانتعاش مستويات الادخار بعد جائحة كوفيد-19.

كانت التعديلات في السياسة النقدية نقطة تركيز أخرى. فمن المتوقع أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي بخفض معدلات الفائدة بمقدار 125 نقطة أساس بحلول نهاية 2025م، مع توقع حدوث مسار مشابه للبنك المركزي الأوروبي وخفض بمقدار 100 نقطة أساس من قبل بنك إنجلترا في المملكة المتحدة.

بيد أن السوق يبقى أكثر تحفظاً، حيث يتوقع فقط خفضاً بمقدار 75 نقطة أساس في الولايات المتحدة. وأكد "إقبال" أن ارتفاع الديون والعجز المستمر سيدفعان البنوك المركزية نحو تخفيضات أكثر في معدلات الفائدة من أجل استدامة اقتصادية طويلة الأجل.

تناول العرض أيضاً أسواق العملات، متوقعاً انخفاضاً متوسط المدى في الدولار الأمريكي بسبب الاختلالات البنيوية، بما في ذلك مستويات الديون العالية والعجز الكبير. في المقابل، جرى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية في الأسهم، وخاصة في قطاع التقنية الأمريكي، حيث يُعتبر الذكاء الاصطناعي قوة تحويلية.

مثل قطاع الطاقة المتجددة مجالاً آخر من مجالات تركيز العرض. حيث أثرت المخاوف بشأن تأثير التغييرات السياسية تحت إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب.



# الجلسة الثانية: اسدامة القطاع: فرص النمو والممكّنات

مدير الجلسة:



**أرجون فير سينغ**

شريك في شركة "آرثر دي ليتل" ورئيس قسم الخدمات المالية العالمية

المتحدثون:



**عمار الخضيرى**

الشريك المؤسس في  
"أموال كابيتال بارتنرز"

**محي الدين قرنفل**

المدير التنفيذي للاستثمار في فرانكلين  
تمبلتون - الصكوك الإسلامية العالمية والعائد  
الثابت بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

**تشارلز هنري مونشو**

المدير التنفيذي للاستثمار في مجموعة  
(Syz) وعضو اللجنة التنفيذية

ناقشت الجلسة المواضيع الرئيسية المتعلقة بأسواق الدين، والابتكار في التقنية المالية، وإستراتيجيات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة. وتناولت الجلسة أيضاً كيف يمكن أن يسهم المشاركون في السوق وصنّاع السياسات في دفع عجلة الاسدامة والنمو في قطاع السوق المالية.

أبرز المحاور:



## التغيرات الديناميكية في التمويل

## ميزة سوق الدين السعودي

في حين كانت المملكة تعتمد تاريخياً على البنوك التجارية، فإن القطاع الخاص بات يوجه المزيد من اهتمامه نحو الوصول إلى السوق المالية. ودعا المشاركون في الجلسة إلى ضرورة وجود نظام تمويل أكثر تنوعاً، بما في ذلك دعم المنشآت المتوسطة ومشاريع البنية التحتية، للحد من الاعتماد على الضمانات الحكومية وتعزيز الاستقلال التجاري.

أشار المتحدثون إلى الميزة الكبيرة التي تتمتع بها المملكة بفضل وضعها المالي القوي، ومستويات ديونها المنخفضة، وتصنيفاتها الائتمانية العالية، وهي مزايا كبرى مقارنةً بالأسواق العالمية التي تواجه ديوناً وعجزاً مرتفعين. كما أن ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي والفارق البالغ 370 نقطة أساس في ديون المملكة السيادية، بالإضافة إلى تمثيلها بنسبة تتجاوز 20% في مؤشر MB، تجعلها وجهة جذابة للمستثمرين الدوليين. ومع ذلك، جرى التأكيد في الجلسة على الحاجة إلى تعميق الأسواق المحلية للسندات وتشجيع مشاركة القطاع الخاص وذلك كخطوات حاسمة للنمو المستدام.

## الاتجاهات الرئيسية:

- **توسيع الفرص:** يؤدي اندماج التقنية المالية والتقنيات الناشئة إلى فتح أسواق جديدة للصكوك، والائتمان المباشر، وحلول الائتمان الخاص.
- **استقلالية القطاع الخاص:** مع فصل نمو القطاع الخاص عن عائدات النفط، فإن هناك طلباً متزايداً على الائتمان، لا سيما بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

## التحديات الرئيسية:

- **ضعف التنوع:** لا يزال سوق الدين معتمداً بصورة كبيرة على إصدارات الحكومة، مع مشاركة محدودة من الجهات المصدرة للشركات.
- **الاعتماد على تمويل البنوك:** يُعتبر الانتقال من التمويل المصرفي التقليدي إلى أسواق السندات المحلية، أمراً لا غنى عنه لتلبية احتياجات الاقتصاد المتزايدة من الائتمان.

## الاتجاهات الأساسية:

- **الاستقرار الاقتصادي:** متمثلاً في انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطات الكبيرة، والتصنيف الائتماني السيادي قوياً، وهو ما يضع المملكة كاستثناء في أسواق الدخل الثابت العالمية.
- **الاعتراف العالمي:** تمثل السعودية أكثر من 20% من مؤشر MB، مما يشير إلى جاذبيتها المتزايدة بين المستثمرين الدوليين.



التعاون العالمي وزيادة الوعي

وقد شددت الجلسة على أهمية رأس المال الأجنبي لتحقيق هدف المملكة المتمثل في أن تصبح مركزاً ماليًا عالميًا رائدًا. حيث دعا المشاركون إلى توسيع العمليات، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز وصول المستثمرين، وقدمت مقترحات لتنظيم حملات ترويجية وتعاون استراتيجي لجذب السوق المالية العالمية وبناء الثقة في السوق السعودي.

الاتجاهات الرئيسية:

- **الاجاذبية العالمية:** تعد العوائد المرتفعة وفرص التنويع والتصنيفات الائتمانية السيادية القوية عوامل تجعل السعودية وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب.
- **التوعية والمشاركة:** إن الشركات والمؤسسات السعودية تحتاج إلى تثقيف المستثمرين الدوليين حول فرص السوق، وذلك عبر تنظيم الجولات الترويجية وبناء شراكات إستراتيجية.
- **تنوع الخدمات المالية:** تطوير الخدمات المالية غير البنكية مثل رأس المال الجريء والأسهم الخاصة كمل للأسواق التقليدية وتوسيع جاذبيتها.

التحديات الرئيسية:

- **التوافق التنظيمي:** يطلب المستثمرون الأجانب وضوحاً بشأن حقوق المقرضين بموجب القانون السعودي والآثار الضريبية للاستثمارات.
- **التعقيد العملياتي:** إن تحديات مثل متطلبات الحسابات المنفصلة للأسهم السعودية (مثل أرامكو) قد تثني المستثمرين الدوليين عن المشاركة.

واختتمت الجلسة بدعوة لجهود جماعية بين صناع السياسات والمؤسسات والمشاركين في السوق لتعزيز الابتكار، وزيادة إمكانية الوصول، ووضع المملكة في مكانتها كقائدة في النمو المستدام للسوق المالية.

وقد جرى تحديد التقنيات المالية وتقنيات البلوك تشين باعتبارها فرصاً محورية في السوق المالية، وبشكل خاص، توفر البلوك تشين فرصاً للترميز، وتقليص عتبات الاستثمار، وتزويد من إمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد أثنى المتحدثون على الإطار التنظيمي الاستباقي في المملكة، وشددوا على أن تحقيق الاستفادة القصوى من التقنية المالية يقتضي الوضوح التنظيمي والاستثمار المركز والحلول القابلة للتطوير، والاستمرار في تبني التقنيات المتقدمة للحفاظ على القدرة التنافسية.

الاتجاهات الرئيسية:

- **تقنية البلوكشين والترميز:** تُتيح تقنية البلوكشين تحويل الأصول إلى رموز رقمية، مما يخفض حواجز الدخول ويوسع فرص الاستثمار للمستثمرين من المؤسسات والأفراد.
- **البيئات التنظيمية:** تعمل هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي على دعم منظومة تقنية مالية فعالة، حيث وصلت العديد من المنشآت الناشئة إلى لتكون شركات "يونيكورن".
- **الحاجة للتوسع:** يتعين من أجل أن نجذب الاستثمارات الكبيرة أن تعطي الأطر التشغيلية الأولوية، لسهولة الوصول والكفاءة من حيث التكلفة.

التحديات الرئيسية:

- **عدم وضوح الأطر القانونية والضريبية:** يحتاج المستثمرون المؤسسين إلى مزيد من الوضوح بشأن الآثار الضريبية والإطار القانوني الذي ينظم الأصول الرقمية.
- **عقبات الوصول:** هناك تحديات تشغيلية مثل صعوبات تداول السندات السعودية تحد من مشاركة المستثمرين الدوليين.





# حوار مع معالي رئيس هيئة السوق المالية الأستاذ محمد بن عبدالله القويز: التطورات ومستقبل السوق المالية

مدير الجلسة:



غانم الغانم

رئيس الاستشارات الاستثمارية في "جدوى للاستثمار"

المتحدث:



معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

وفرت هذه الجلسة منصة للنقاش الحيوي حول الإنجازات والتحديات والأولويات الإستراتيجية، التي تشكل مستقبل قطاع السوق المالية في المملكة، مصحوبة برؤى ثاقبة من معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز، رئيس هيئة السوق المالية.

أبرز المحاور:



الإنجازات في السوق المالية

في المشهد الاقتصادي، حيث تنتقل المملكة من كونها مُصدراً صافياً لرأس المال إلى مستورد صافي له، مما يؤكد أهمية القطاع المالي، وخاصة السوق المالية، في تسهيل هذا التطور الاقتصادي.

المجالات الاستراتيجية التي يجب التركيز عليها مستقبلاً

أكد معالي رئيس هيئة السوق المالية على 5 مجالات رئيسية للمرحلة المقبلة من التطوير. إذ إن سوق الدين، رغم أنه طُوّر على نحو معمق، إلا أنه سيركز الآن على زيادة مشاركة القطاع الخاص وتعزيز السيولة. كما أن قطاع إدارة الأصول، المدعوم بإصلاحات المعاشات التقاعدية الأخيرة، لديه إمكانيات للنمو المستمر، مع هدف مضاعفة الأصول المدارة في المستقبل القريب، حيث تمثل الأصول المدارة 24% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير مقارنة بدول مجموعة العشرين.

الفرص الرئيسية لتوسيع قطاع إدارة الأصول:

- برامج الادخار والتقاعد الطوعية: لقد وُلدت إصلاحات قوانين التقاعد الأخيرة فرصاً جديدة، مع إمكانية نمو القطاع بنسبة 50%، وإضافة 400-500 مليار ريال إلى الأصول المدارة.
- تنويع المنتجات والخدمات: تشجيع الابتكار في الإستراتيجيات المحايدة للسوق، والمشتقات، والائتمان الخاص لتوسيع عروض الاستثمار.

ألقت الجلسة الضوء على التقدم الملحوظ الذي تحقق في إطار تنفيذ خطة الهيئة الإستراتيجية 2021-2023م. وتشمل المؤشرات الرئيسية على هذا التقدم ما يلي:

- نمو الإيرادات والأرباح للمؤسسات المالية: أدى توسع السوق المالية إلى زيادة تفوق الضعف في الإيرادات والأرباح للمؤسسات المالية، حيث ارتفعت الإيرادات من 7-8 مليارات ريال إلى 13-14 مليار ريال.
- مضاعفة الأموال المجمّعة: فخلال السنوات الثلاث الماضية، قفزت الأموال المجمّعة عبر الأسواق المالية إلى حوالي 400 مليار ريال مقارنة بـ 200-230 مليار ريال سابقاً.
- نمو كبير في الأصول المدارة: ارتفعت قيمة الأصول المدارة بنسبة 50% من 600 مليار ريال إلى 900 مليار ريال، مما يعكس زيادة كبيرة في ثقة المستثمرين.
- زيادة في الشركات المدرجة: تضاعف عدد الشركات المدرجة في السوق المالية، مما يعكس ديناميكية متزايدة في السوق.

يشير هذا النمو الملحوظ إلى مكانة قطاع الخدمات المالية في المملكة كركيزة أساسية في تحولها الاقتصادي، وكعامل تمكيني حاسم في تحقيق رؤية السعودية 2030م، كما أنه يعكس التحول



- **معالجة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لأدوات الدين:** لقد أوضحت هيئة السوق المالية بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المعالجات الضريبية، مما يجعل أدوات الدين أكثر جاذبية للمستثمرين المؤسسيين.
- **مبادرة صناعة السوق:** بناءً على نجاح هذه المبادرة في سوق الأسهم، تقوم هيئة السوق المالية بتنفيذ نظام صناعة السوق في سوق الدين لتعزيز السيولة وزيادة نشاط التداول.
- **منصة تداول بديلة:** حيث يتم ترخيص منصة تداول مخصصة لأدوات الدين لتعزيز التنافسية وتحفيز النشاط في السوق.
- **السماح بالحسابات المجمع:** يسهّل هذا الخيار عملية إدارة المحافظ، ويقلل من التكاليف التشغيلية، ويزيد من المرونة للمشاركين في السوق.
- **حملات التوعية:** تستهدف زيادة الوعي بين المستثمرين والمصدرين حول الفرص الجديدة في السوق وفوائد الأدوات المالية المختلفة.

وشدد معالي الأستاذ محمد بن عبد الله القويص على أهمية مواصلة نمو القوى العاملة مع زيادة الإيرادات وتيسير الإجراءات التنظيمية لإصدار الصكوك.

كما جرت مناقشات حول النمو الملحوظ للاستثمارات البديلة (مثل الأسهم الخاصة والعقارات ورأس المال الجريء والديون الخاصة) التي تمثل بعضاً من أسرع القطاعات نموًا في الأسواق المالية في المملكة، حيث تلعب هذه الأصول دوراً حيوياً في جذب المستثمرين المتخصصين وتنويع النظام المالي. ومع ذلك، تظل هناك تحديات، متمثلة في نقص الأطر الواضحة لبعض فئات الأصول، مما يخلق حالة من عدم اليقين، بالإضافة إلى أن معظم الفرص تقتصر على المستثمرين المتخصصين، مما يحد من المشاركة في السوق. للاستفادة من إمكانيات الاستثمارات البديلة، أطلقت هيئة السوق المالية عدة مبادرات، بما في ذلك:

- **تنفيذ رخصة "أوف شور" للمؤسسات الخارجية:** يسهم ذلك في تسهيل إدارة رأس المال الأجنبي، مما يسمح للمؤسسات باستهداف شريحة واسعة من العملاء والمنتجات ضمن بيئة تنظيمية تناسب احتياجاتهم.
- **فئات جديدة للصناديق:** سوف يتم تقديم فئة مخصصة لصناديق للمستثمرين المؤسسيين والمؤهلين، مما يوفر مزيداً من المرونة في هيكلية وإدارة الصناديق.

وقد عززت المناقشات من التزام الهيئة بتطوير قطاع الأسواق المالية لتكون قطاعاً عالمياً تنافسياً ومبتكراً. فمن خلال تحقيق التوازن بين نمو السوق وحماية المستثمرين بشكل قوي، تستهدف المملكة إلى دفع تحولها الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية

- **السماح بالحسابات المجمع:** يؤدي السماح بالحسابات المجمع في إدارة الأصول إلى تحسين الكفاءة وتيسير إدارة المحافظ وتعميق المرونة وخفض التكاليف، مما يجعل الاستثمارات أكثر جاذبية.

- **إدخال الرخصة الخارجية:** وذلك عن طريق تمكين المؤسسات من جذب رأس المال الأجنبي وإدارة الاستثمارات خارج المملكة.

كما جرى تسليط الضوء أيضاً على زيادة المملكة في التقنية المالية والابتكار كمحفز للفرص الإقليمية والعالمية، حيث تشمل الجهود دمج السوق المحلي دولياً، بما في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل وصول المستثمرين الدوليين. كما جرى التركيز على حماية المستثمرين، مصحوبة بخطى لتعزيز الرقابة والنظام القضائي وآليات التعويض للحفاظ على الثقة في السوق المالية.

#### عوامل رئيسية تدفع عجلة الابتكار:

- **النمو والمنافسة:** يؤدي ظهور شركات التقنية المالية الجديدة إلى تعزيز المنافسة داخل السوق.
- **الاستثمار في التقنية:** تمكّن تحليلات البيانات وعمليات الأتمتة المؤسسات المالية من تقديم خدمات متطورة.
- **تطوير رأس المال البشري:** يستدعي ذلك إطلاق برامج تدريب وتطوير موجهة لتعزيز مهارات العاملين.

#### دور هيئة السوق المالية السعودية في دعم الابتكار:

- **البيئة التشريعية التجريبية للتقنية المالية:** توفر بيئة خاضعة للرقابة لاختبار المنتجات والخدمات المالية الجديدة، مما يقلل من المخاطر ويعزز الابتكار.
- **الإعفاءات التنظيمية:** سياسات تنظيمية مرنة تدعم الحلول المبتكرة مع ضمان الشفافية وتشجيع المزيد من التطوير في القطاع.

#### التحديات والفرص

جرت مناقشة التحديات والفرص الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة السيولة في سوق الدين، حيث إن سوق الدين في المملكة العربية السعودية لا يزال في مرحلة ما تحت التطوير، حيث تبلغ نسبة سوق الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 18%، وهو ما يقل بشكل كبير عن المتوسط العالمي الذي يصل إلى 114%.

تشمل التحديات الرئيسية في تطوير سوق الدين بناءً ثقة المستثمرين، وجذب السيولة، وتعزيز مشاركة المؤسسات المالية، ومن أجل مواجهة هذه التحديات، تتخذ هيئة السوق المالية السعودية عدة مبادرات رئيسية، بما في ذلك:



## الخلاصة

كما أبرز هذا الحدث الهام، الطموح المشترك للتعاون في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة، وشملت الدروس المستفادة إستراتيجيات قابلة للتنفيذ للتعامل مع تعقيدات التحضير للطرح الأولي العام وتعزيز شفافية السوق، والاستفادة من الاستثمارات البديلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي أمور حيوية لترسيخ مكانة المملكة باعتبارها مركزاً عالمياً رائداً.

وشدد الملتقى على التزام لجنة مؤسسات الأسواق المالية بتشكيل سوق مالية مستدامة وقادرة على التنافس، تتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية المثلى. ومن خلال التطرق إلى الأولويات الفورية وطويلة المدى، فإن الملتقى قد حقق خطوات كبيرة في إعداد الأسواق المالية السعودية لمستقبل مبتكر ومرن ومستدام.

وفي الختام، تناول الملتقى مشهد السوق المالية الإقليمية، حيث تطرق إلى القضايا الرئيسية التي تواجه الأسواق المالية، منبهاً إلى ضرورة تعزيز البنية التحتية لمؤسسات السوق المالية، وتعظيم فرص النمو، من أجل الاستدامة في السوق المالية بالمملكة.

واصل ملتقى مؤسسات السوق المالية للعام 2024م دوره المحوري في تعزيز الحوار البناء بين رواد الصناعة والمنظمين والمستثمرين، مما أتاح منصة لتبادل الأفكار والرؤى التي تدفع بالسوق المالية قدماً.

حيث أسهم الملتقى من خلال جمع نخبة متنوعة من المعنيين بالأسواق المالية في خلق بيئة تعاونية، عملت على مجابهة التحديات، واستكشاف الحلول المبتكرة، مما عزز من متانة النظام المالي في المملكة.

وتماشياً مع رؤية السعودية 2030، فقد ركز الملتقى على الاستدامة، والابتكار التقني، ونمو السوق باعتبارها ركائز أساسية لمستقبل الأسواق المالية في المملكة.

وأظهرت المناقشات حول دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في العمليات السوقية التزاماً مشتركاً بخلق قيمة طويلة الأجل، في حين أبرزت الجلسات المتعلقة بالتقدم التقني الإمكانيات التحويلية للمنصات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وطول التقنية المالية في تعزيز كفاءة السوق.

كما إن التركيز على تطوير رأس المال البشري وتحسين الأطر التنظيمية أكد على أهمية بناء بنية تحتية مرنة وقادرة على التكيف مع الأسواق المالية.



لجنة مؤسسات السوق المالية  
Capital Market Institutions Committee

